الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقـــــراطية الشعبـــــية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــــم العـــــــالي والبحـــــــث العلـــــــمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جـامعة أحمـــــد زبـــــانة غليـــــزان
Université Ahmed Zabana Relizane
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département des Sciences Economiques

دروس ومحاضرات مدرجة على أرضية مودل

الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

المستوى: السنة الأولى ماستر

المادة: التكتلات الاقتصادية الدولية

أستاذ المادة: بديار أحمد

الرتبة: أستاذ محاضر صنف (أ)

السنة الجامعية:

2022-2021

الجمهـــــورية الجـــــزائرية الديمقـــــراطية الشعبـــــية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــــــم العـــــــالي والبحـــــــث العلـــــــمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جـامعة أحمـــــد زبـــــانة غليـــــزان
Université Ahmed Zabana Relizane
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
قسم العلوم الاقتصادية
Département des Sciences Economiques

المحاضرة الأولى

1- ماهية التكتل الاقتصادي

إن المستجدات والإفرازات السياسية والتطورات الاقتصادية تثبت على أن العالم يتحرك ويتغير يوما بعد يوم، إذ أن هذا التغير يتجه في جميع أحواله للإقامة علاقات اقتصادية مشتركة.

إذ أضحى اليوم التنافس الاقتصادي وغزو الأسواق من أجل التحكم في آليات الاقتصاد هو الميزة الأساسية التي تطبع الوقت الحالي، وفي ظل هذه المستجدات أدركت الكثير من الدول أهمية العمل الاقتصادي المشترك الذي توحد فيه مجهودها لمواجهة التحديات المتجلية في ظاهرة العولمة ومظاهرها الاقتصادية، حيث تتمثل هذه العلاقات الاقتصادية في إقامة ما يعرف بالتكامل الاقتصادي.

ومن أجل التطرق إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي وفهمها، لابد من معرفة الإطار النظري العام حتى يتسنى لنا تحليل الأسس التي تستند إليها ظاهرة التكامل الاقتصادي، وكذا المقومات التي ترتكز عليها، ومعرفة الأشكال التي تتخذها ظاهرة التكامل الاقتصادي، ولهذا فإن الأمر يحتاج منذ البداية إلى التعريف بمفاهيم أساسية تترابط فيما بينها، وهي التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي والتكتل الاقتصادي، حيث يوجد خلط كبير في هذا المجال وخاصة عند غير المتخصصين، سواء كانوا من السياسيين أو الإعلاميين وغيرهم، وبالتالي فهي مفاهيم جديرة بالبحث على النحو الذي يبينه التحليل التالي:

- مفهوم التكامل الاقتصادي، أشكاله ودوافعه؛
- التكامل الاقتصادي، مزاياه، آثاره وأهدافه؛
- تجارب التكامل الاقتصادي.

1-1 مفهوم التكتل الاقتصادي وأشكاله

من الضرورات الاقتصادية التي يجب أن تسود العالم اليوم وخاصة دول العالم الثالث ضرورة إقامة علاقات اقتصادية مشتركة تضمن تحقيق وفرة اقتصادية وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فإن أهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز عموما في شكل تعاون اقتصادي أو تكتل الاقتصادي أو حتى الوصول إلى التكامل الاقتصادي، الذي يعبر عن الوحدة الاقتصادية بصورتها المطلقة من توحيد للسياسات الاقتصادية والنظم النقدية.

ومنه جاء هذا المبحث ليعرف بأهم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل في ما يلي:

- التكامل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له؛
- أشكال التكامل الاقتصادي؛
- دوافع التكامل الاقتصادي

ا مفهوم التكتل الاقتصادي وأشكاله

1-1-1 لتكتل الاقتصادي والمفاهيم المجاورة له

يجب التطرق إلى العديد من النقاط والتي يثيرها موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية حيث تحتاج إلى إيضاح في مدلولها ومحتواها الفكري وهو ما سنحاول الكشف عنه باختصار في الطرح التالي:

أ – تعريف التكتل الاقتصادي

تعرف لفظة التكامل لغويا إلى تجميع أجزاء الشيء أو الربط بين الأجزاء المنفصلة لتكون في الأخير كل متكامل، ولكي تؤدي وظيفة معينة.

وموضوع التكامل يعتبر من أكثر المواضيع ذات الاهتمام الكبير من بل العلوم الاجتماعية، كعلم السياسة وعلم الاجتماع، علم الاقتصاد وهذا الأخير يدرس موضوع التكامل من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو هدف موضوع بحثنا.

وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي يعبر عن تكاتف الجهود في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة وليس غاية منشودة، هدفه تحقيق تنمية اقتصادية، بين مجموعة من الدول المتكاملة فيما بينها، ومن أجل الوصول إلى معدلات نمو جيدة باستعمال إمكاناتها المادية والبشرية المتوفرة.

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول هدفها تعظيم المنفعة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، وتحول اقتصادياتها إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافسة.

ومن الملاحظ أنه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف اقتصادي موحد للتكامل، حيث اختلفت التعاريف الخاصة به وتنوعت من حيث الهدف والمنهجية والسياسات والمراحل.

وقد عرف العديد من علماء الاقتصاد التكامل الاقتصادي، فالأستاذ بيلا بلاسا، يرى أن التكامل الاقتصادي عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية منتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إلى انه حالة، فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.[1]

ويرى الاقتصادي مالكوب، إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي د استخدم بداية في التنظيم الصناعي للإشارة إلى مجمعات المشروعات الصناعية المتكاملة، ومن ناحية أخرى يقول أن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم بكفء للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.[2]

أما الاقتصادي فان سيرجيه، فيوضح أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي إزالة كل القيود في العلاقات التجارية وكذا عدم وضع قيود جديدة، وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعوامل الإنتاج فيما بينهما، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحي معدل نمو مرتفع.

ويعرف لبيب شقير، التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل.

---

[1] بيلا بلاسا ،نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص: 10.

[2] جون وليامسون ،التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981 ، ص: 41.

حسب ما يحق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الدول لأطراف، ويتطلب إقامة التكامل الاقتصادي وجود إرادة سياسية واعية وصارمة.[3]

ومن خلال ما سبق من تعريفات للتكامل الاقتصادي يتضح أنه ليست عملية سهلة التحقيق والإنجاز، بل يعتبر التكامل الاقتصادي عملية على مستوى عال من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، ومن الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي إلاّ أنه يجب الاتفاق على تعريف عام وشامل للتكامل الاقتصادي يمكن تلخيصه فيما يلي:

التكامل الاقتصادي عبارة عن عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يعتمد على إزالة كافة الحواجز والقيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عوامل الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وخلق نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء وهذا بغية إدراك مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل الدول المتكاملة فيما بينها.

[3] محمد لبيب شقير ،الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص: 82.

المحاضرة الثانية

مناهج التكتل الاقتصادي

ينشأ التكامل الاقتصادي عن طريق إزالة الحواجز والقيود عن التجارة الخارجية، وحسب مستوى الإزالة تتمايز صور التكامل الاقتصادي، ويشير هذا التحليل إلى أن هناك منهجا للتكامل الاقتصادي.

أولا : المنهج التقليدي

تعارفت عليه نظرية التكامل الاقتصادي قبل قيام منظمة التجارة العالمية في 01 جانفي 1995، حيث يرتكز هذا المنهج على الفكر القائم على نظرية المراحل إلى تحقي التكامل الاقتصادي، تتمثل هذه المراحل في منطقة تجارة حرة، والإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والإتحاد الاقتصادي، وذلك للوصول في نهاية المراحل إلى التكامل الاقتصادي، ويميز هذا المنهج خصائص[4] أساسية نلخصها فيما يلي:

– المجال الجغرافي: يجب أن يضم الإقليم دولا متجاورة أي دول تكون بينها حدودا جغرافية؛

– المميزات الإقليمية: وجوب التقارب والتجانس في المساويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؛

–الخصائص الاجتماعية والثقافية: تأكيد تقارب المستويات لتمكين الوحدة كهدف نهائي؛

–التوجه الاقتصادي: يكون التوجه الاقتصادي توجها داخليا وذلك من أجل تفادي ضغوط الانفتاح على العالم؛

–المرحلة النهائية: يهدف في الأخير إلى الوصول إلى الوحدة الاقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية.

ثانيا : المنهج البديل للتكتل

يجمع هذا المنهج بين الإقليمية والعالمية أو العولمة إذ يختلف بشكل جوهري عما جرت العادة عليه على اعتبار التكامل الاقتصادي يستهدف الوصول إلى وحدة اقتصادية وربما سياسية تتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، بينما الصيغة البديلة للتكامل تشترط وجود دولة قوية تقود إقليم معين لتكون من العوامل المحفزة للتكامل، كما يتميز هذا المنهج البديل للتكامل بتدخل الدولة المتقدة والقوية الرائدة في الإقليم من أجل إصلاح السياسات الاقتصادية للدول الأقل تقدما في الإقليم. وسياق هذا المثال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الاقتصاد المكسيكي من الانهيار أثناء أزمته سنة 1995. وكما تم تميز المنهج التقليدي بخصائص أساسية سنعرض أهم ميزات وخصائص المنهج البديل للتكامل والمتمثلة فيما يلي:

–المجال الجغرافي: لا يشترط أن يكون تجاور بين الدول، كما يمكن أن يضم أكثر من إقليم أي مجموعة من الأقاليم؛

[4] عبد المطلب عبد الحميد ،السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، 2003، ص: 16.

–المميزات الإقليمية: ليس بالضرورة تجانس وتقارب المستويات الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون هناك تباين واختلاف حتى يتسنى للدول المتقدمة تولي قيادة الإقليم؛

–الخصائص الاجتماعية والثقافية: احتفاظ كل دولة عضو بخصوصياتها الاجتماعية والثقافية؛

–التوجه الاقتصادي: يكون التوجه الاقتصادي توجها خارجيا وذلك من أجل البحث عن اندماج مأمون في العالم؛

–المرحلة النهائية: أساسا مرحلة واحدة تهدف تحرير التجارة وحرية حركة رأس المال.

المحاضرة الثالثة

التكتل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي

بعدما تم التطرق إلى أحد أشكال العلاقات الاقتصادية والمتمثل في التكامل الاقتصادي والذي يعبر أقصى درجة من درجات العلاقات الاقتصادية، يتم الآن التطرق لمفهومين مجاورين لمفهوم التكامل الاقتصادي هما التكتل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي.

أولا – التكتل الاقتصادي

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا والتي يجتمع بينها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة وذلك من أجل تعظيم المصلحة والمنفعة الاقتصادية والرفع من مستوى التجارة الدولية وذلك من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول المتكتلة.

يعكس التكتل الاقتصادي الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حيث يهدف إلى تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يخص التكامل الاقتصادي. ويعبر مفهوم التكتل الاقتصادي أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي أي صورة من صور التكامل الاقتصادي. حيث لا تخرج هذه الصورة عن المراحل التالية:

–الصورة الأولى: منطقة التجارة الحرة؛

– الصورة الثانية: الإتحاد الجمركي؛

– الصورة الثالث: السوق المشتركة؛

– الصورة الرابعة: الإتحاد الاقتصادي.

وبعكس الواقع العملي فإن التكتل الاقتصادي قد يأخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول

وهو الاتجاه التقليدي الذي يعتمد على سياسة المراحل أو الصور الأربعة السابقة الذكر للتكامل الاقتصادي وهي، منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي ثم سوق مشتركة ثم الإتحاد الاقتصادي، وفي سياق ذلك خير مثال ما حدث للتكتل الاقتصادي الأوروبي الذي وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي حيث يتميز هذا الاتجاه بالمرحلية والتجانس.

الاتجاه الثاني

في هذا الاتجاه يأخذ التكتل الاقتصادي صورة منطقة تجارة حرة فقط وهو اتجاه يتسم بالواقعية وعدم التجانس بين الدول الأعضاء حيث يمكن أن يضم دول غير متماثلة اقتصادية، كأن يجمع التكتل الاقتصادي بين دول متقدمة

ودول نامية وخير مثال على ذلك التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية إذ يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ثانيا – التعاون الاقتصادي

يمكن تعريف التعاون الاقتصادي بأنه مجموعة من الاتصالات والتفاعلات في مجالات مختلفة تؤدي إلى تحقيق درجة معينة من التقدم، وتعظيم درجة المنفعة بين عدة أعضاء أو أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا، أو تجمع بينهم نفس العقائد والثقافات، أو ذو أصول عرقية موحدة، أما فيما يخص التعاون الإقليمي فالأمر يتعلق بتفاعلات في إقليم جغرافي معين، وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي.

- **التعاون الإقليمي**

هو مفهوم وسط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي من جهة أخرى[5]، حيث يهدف إلى تهيئة المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وذلك من أجل الوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنساني.

- **الفرق بين التعاون الاقتصادي و التكتل الاقتصادي**

لابد من أن نفرق بين التعاون والتكامل الاقتصاديين، فإن الفرق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم فبينما يهدف التعاون إلى التقليل من التمييز تشتمل عملية التكامل الاقتصادي على الإجراءات والتدابير المؤدية إلى القضاء على التمييز بين الدول الأعضاء مثل تلك الاتفاقيات الدولية بشأن السياسات التجارية، وإزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة.[6]

أما التعاون الاقتصادي فهو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة على خلاف التكامل الذي يهدف إلى إزالة كافة التمييز بين الدول وخلق كيان اقتصادي جديد.[7]

ففكرة التكامل الاقتصادي تتعلق بتحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء في التكامل، هته التغيرات تقوم عادة على درجة من التعقيد والشمول وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. بين الدول الأعضاء. ولكن التعاون الاقتصادي لا يمس تغيرات هيكلية ومعمقة في اقتصاديات الدول المتعاونة.

---

[5] بيلا بلاسا ،مرجع سابق، ص: 10.

[6] عبد الوهاب حميد رشيد ،الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة: الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص: 15.

[7] عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع أعلاه، ص: 17.

ومن الطبيعي ألا تقوم حالة التكامل إلا بين الأقطار التي تكون ذات نظام اقتصادي واجتماعي متجانس أو متقارب، وهي تختلف في ذلك عن حالة التعاون الاقتصادي التي يمكن أن تقوم بين أقطار لها نظام اقتصادي واجتماعي نفسه ، كما يمكن أن تقوم أيضا بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة.[8]

كما أن التعاون الاقتصادي بين الدول المتعددة يمكن أن يتخذ أشكالاً وصوراً عديدة وبصفة عامة فإنه يمكن أن يكون ثنائياً بين قطرين فقط، أو بين مجموعة من الأقطار ذات انتماء جغرافي لمنطقة معينة، أما التكامل الاقتصادي فيتخذ صوراً عديدة تمثل درجات متقاربة، وهذه الصور هي، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي التام.

المحاضرة الرابعة

[8] محمد لبيب شقير ،مرجع سابق، ص: 46.

أشكال التكتل الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أن نظرية التكامل الاقتصادي بمنهجها التقليدي تعتمد سياسة المراحل، حيث يمكن النظر إلى هذه المراحل على أنها صور للتكامل، اتفاقيات لتسوية المدفوعات، وما يترتب عليها من وجود سلطة عليها فوق قومية ترسم السياسات الاقتصادية والنقدية وتراقب الالتزام بقيامها على أكمل الأوجه، غير أن المتوافق عليه بين الاقتصاديين أن هناك خمسة أشكال للتكامل الاقتصادي يحكمها جميعا إطار للتعاون الاقتصادي ينشىء علاقة مستمرة بين الدول الأعضاء، والذين يشملهم هذا الإطار من التعاون[9].

1-منطقة التجارة الحرة

تعرف منطقة التجارة الحرة على أنها أتفاق إرادي بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة المعفيات التي تقف في طريق تنمية التجارة البينة فيما بينها، وفيما يتم إلغاء كل القيود الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء، ولكن تحتفظ كل دول برسومها الجمركية تجاه الدول الأخرى أي تجاه الدول غير الأعضاء في المنطقة الحرة التجارة، وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على المنتجات دون البعض الآخر.[10]

كما تعرض منطقة التجارة الحرة على أنها إتحاد جمركي ناقص. فهي تشبه الاتجاه الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الداخلة في نطاقها، وتختلف عنه في أن الدول الأعضاء فيها غير ملزميين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، حيث تحتفظ كل منها برسومها، واستقلالها الجمركي اتجاه بقية دول العالم الخارجي على نطاق المنطقة. وبالتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط، وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر. ومن خصائص منطقة التجارة الحرة أنها لا تحتم على الدول الأعضاء بتعديل اتفاقياتها مع الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة، كما لا تحرم قيام أي دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة، كما لا تتضمن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، أو بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها.

وما تجدر الإشارة إليه، المتشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة والمتمثلة إعادة التصدير، إذ تتخلص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة، ويقصد بذلك السلع الذي يعاد استيرادها من طرف الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية المنخفضة يعرض استغلال فروق التعريفة الجمركية، وخاصة كلما كان هناك

---

[9] أحمد فؤاد مندور ،التكتل الاقتصادي العربي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 1998، ص: 10.

[10] غريب الجمال ،اقتصاديات الوطن العربي، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، 1980، ص: 512.

تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات شرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة الحرة للتجارة، ويوجد خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية المتخم العالية، وذلك حتى تتمكن من تفادي دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في الدول الأعضاء.[11]

ويتبين أن هذا النوع من التنظيم هو أضعف أنواع التنظيمات الاقتصادية من حيث تنازل الدول على بعض سيادتها، وتحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الإقليمية، ومن بين أهم الأمثلة عن مناطق التجارة الحرة نجد منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذا المكسيك.

2-الاتحاد الجمركي

تعتبر مرحلة الإتحاد الجمركي أكثر تقدما من مرحلة منطقة التجارة الحرة، حيث في هذه المرحلة يكون قد يتم إكمال المرحلة الأولى والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة، وإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء، كما تلتزم الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على جميع السلع، المستوردة من دول العالم الخارجي، وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة، حيث يشترط في هذا التنظيم أن يكون معدل التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة غير مرتفع عن المعدل السابق للتعريفات الجمركية الموجودة بين الدول الأعضاء، وهنا يمكن منح التعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التعريفات.

ويمكن تلخيص الإتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية هي :

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛
- وحدة تداول السلع بين الأعضاء؛
- وحدة الحدود الجمركية والتعريفة الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد؛
- معادلة متفق عليها من طرف الدول الأعضاء على توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي.

ويتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يوجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة والخاصة بإعادة التصدير، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

[11] محمد محمود الإمام ،سوق عربية وسوق شرق أوسطية، مطبعة التضامن، القاهرة، 1994، ص: 48.

كما يتميز الإتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في اتفاقيات تجارية،أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع الدول الخارجية.

ج – السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ هذه المرحلة من نقطة نهاية مرحلة، الإتحاد الجمركي،وفيها يضاف إلى شروط الإتحاد الجمركي إلغاء القيود على حركة عوامل أو عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة، وبموجب هذا الاتفاق يتم توحيد أسواق كل المنتجات، وعناصر الإنتاج بين الدول المعينة في هذا التنظيم الاقتصادي، فتحقيق السوق المشتركة لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء على ترتيبات التنسيق السياسات الاقتصادية وليس فقط السياسات الجمركية والمالية. فالسوق المشتركة تدخلنا إلى مرحلة تكامل الأسواق وتكفل تعميق وتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وإزالة كافة العقبات التي تفوق انتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة، تعتبر حرية حركية عوامل الإنتاج مستوى متقدم من مستويات التكامل الاقتصادي، وفي ظل السوق المشتركة تصبح السياسات المالية والنقدية من الأهمية القصوى، بل ضرورة ملحة لتجسيد نجاح أسواق السلع والخدمات المشتركة، وإن ترتب اختلاف في هذه السياسات ويتميز بين أسواق السلع والخدمات فيؤدي ذلك إلى إعاقة حرية تنقل عوامل الإنتاج.

وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة متناسقة بين الدول الأعضاء.[12]

كما تبدأ في هذه المرحلة ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، وبالتالي تبدأ عملية تقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد فيما يتعلق بوضع سياسته الاقتصادية، ويقوي الاتجاه نحو الالتزام بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة التكامل. ولذلك يعتبر الكثير من الاقتصاد بين مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المرحلتين السابقين لها وتوصف هذه المرحلة حديثا بالتكامل العميق، حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج وبداية الدخول في المرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.

وعلى ضوء ذلك يمكن توقع مضاعفة الاستثمار وزيارة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، ومعدلات نمو الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية فيها الضريبية والنقدية والإنتاجية وغيرها.[13]

---

[12] محمد مرعشلي ،واقع السياسات الاقتصادية المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات، القاهرة، 1987، ص: 162.

[13] عبد المطلب عبد المجيد ،مرجع سابق، 2003، ص: 28.

د – الاتحاد الاقتصادي

يسمى أحياناً بالوحدة الاقتصادية، حيث يمثل درجة أعلى من السوق المشتركة، كما أنه يمثل المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهي تمثل المرحلة الحاسمة، إذ يهدف إلى إدماج اقتصاديات الدول في إتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد. كما تتضمن هذه المرحلة ما يسمى بتكامل السياسات، إذ تسعى كل دولة عضو في هذا التكامل إلى إتباع سياسات مالية وضريبية ونقدية وتجارية وإنتاجية بل وحتى اجتماعية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

كما تهدف إلى تحقيق هذه المرحلة إلى توفير حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل بين دول الإتحاد المختلفة، وتيسير وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمار وتكامل العمليات الاقتصادية.[14]

بالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الوحدات الاقتصادية تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية وإنشاء سلطة عليا فوق القومية يكون لها الحق في اتخاذ القرارات اللازمة للأعضاء، وذلك من أجل المضي قدماً نحو تحقيق إطار مناسب لإتحاد سياسي يقود إلى وحدة اقتصادية كاملة ومنسجمة. ويلاحظ في هذه المرحلة أن يصبح من الضروري طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة النقدية أو الإتحاد الاقتصادي، وخير مثال يمكن يشير على ذلك، الإتحاد الأوروبي والذي ترتبط فيه أسعار الصرف بعضها ببعض وينتهي الأمر بوجود عملة موحدة، والتي يشرف عليها بنك مركزي لجميع دول الإتحاد، هذا ما نشير إليه بالإتحاد النقدي أي أرقى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي.

المحاضرة الخامسة

دوافع التكتل الاقتصادي

إن الدوافع يجب أن لا تكون مقتصرة فقط على الجانب الاقتصادي، بل تشمل أيضا الدوافع السياسية والاجتماعية، وكل هذه الدوافع تجعل التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة ومن بين أهم الدوافع نذكر:

[14] العشري حسين درويش ،التجارة الخارجية، كلية تجارة طنطا، 1987، ص: 219.

أ – رفع مستوى الرفاهية والتنمية الاقتصادية

إن أحدى الدوافع التي تسعى الدول إلى بلوغها من خلال إقامة تكامل اقتصادي تتمثل في تحسين القدرة الشرائية للشعوب مما ينعكس ذلك إيجابا على مستوى الرفاهية، إضافة إلى ما يحققه التكامل الاقتصادي من الرفع في معدلات التنمية الاقتصادية.

ب– رفع مستوى الرفاهية

تهدف عملية التكامل الاقتصادي إلى جعل المستهلكين يتمتعون بالحصول على السلع والخدمات وذلك بأثمان محفزة ومشجعة، وذلك نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة أخرى الناشئة عن توسيع رقعة الأسواق، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، كذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة لأخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي.

ج – خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية

يضمن التكامل الاقتصادي قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، وذلك من أجل تهيئة مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا عند الاتجاه إلى توطين المشروعات في أماكنها الاقتصادية، فالمشروعات المنشأة في منطقة تعاني من نقص الكوادر الفنية والإدارية يمكن أن تحصل على متطلباتها من القوى العاملة من منطقة أخرى بها فائض.

كذلك يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية، أو ما يسمى بالبنية الأساسية مثل الطرق والمطارات والموانئ.

ويمكن توطين هذه المشروعات في المناطق الأقل تقدما، وذلك حتى يمكن إحداث نوع من النمو المتوازن داخل نطاق التكامل الاقتصادي، واتساع حجم السوق نتيجة التكامل الاقتصادي، يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل، وبالتالي زيادة الطلب الفعال على المنتجات، ويلاحظ أن إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية يحتاج إلى توافر الشروط التالية:

– إجراء إصلاحات مؤسسية؛

– تنسيق السياسات الصناعية وفقا للميزة النسبية والتنافسية؛

– الاهتمام بالبنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات؛

– التكامل الصناعي للاستفادة بوفرات الحجم؛

د – انفتاح الأسواق وتوسيع حجمها

تسعى الدول الكبرى لتوسيع رقعة أسواقها وذلك بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها وذلك عن طريق معاهدات واتفاقيات التكامل الاقتصادي، كما يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الإتحاد، فإلغاء الرسوم الجمركية والحوافز بين الدول الأعضاء في التكامل يوسع من دائرة التبادل بين الدول الأعضاء، والتي تستطيع الدول أن توزع فيها منتجاتها، وليس هناك من شك في أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل مما يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة نذكر منها:[15]

– زيادة إنتاج المشروعات الاستثمارية لكل دولة من الدول الأعضاء مما يجعلها تغطي الزيادة الحاصلة في الطلب على منتجاتها، ولا شك أن هذا يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ويزيد من كفاءتها؛

– كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، إذ يمكن لكل دولة عضو في الإتحاد أن تتخصص في إنتاج سلعة معينة والتي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة؛

– يهدف اتساع حجم السوق إلى كثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج، ويفسر ذلك بعدم إقامة أحيانا صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي نظرا لضيق الأسواق.

هـ – استفادة دول التكامل من تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولي

يقصد هنا بمعدل التبادل الدولي، ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات، ويكون الناتج أكبر من الواحد الصحيح. في حالة تحسن المعدل، وأقل من الواحد في حالة تدهوره.[16]

وهناك إمكانية تحسين معدل التبادل الدولي وحصول الدول الأعضاء في التكامل على شروط للتجارة الدولية أفضل مما يزيد القدرة على مواجهة السوق العالمية في شكل بائع واحد أو مشتري واحد.

و – الاستقرار والتوازن الاقتصاديين

بما أن التكامل يؤدي إلى توسيع الأسواق بما يؤدي تمتع المشروعات المنشأة في إطار التكامل بوفرات الإنتاج الكبير والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

---

[15] كامل بكري ،التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث لطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص: 48.

[16] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2003، ص: 24.

– وفرات خارجية، حيث تعتبر هذه الوفرات تلك المشروعات التي تتولد خارج نطاق التكامل مثل وفرات التركز، فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة معينة فإنها تستفيد من تواجد الأسواق والعمالة ووسائل النقل، أيضا هناك وفرات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية.

– وفرات داخلية تنشأ من كبر حجم الإنتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية التنافسية وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له لزيادة مهارة العمال وارتفاع إنتاجهم، وكذلك استخدام التقنيات والآلات التي تتميز بكفاءتها العالية وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها، كذلك الوفرات الناشئة من عمليات النقل والشحن الكبيرة، ونفقات أبحاث تطوير المنتجات.

المحاضرة السادسة

التكتل الاقتصادي، مزاياه، آثاره وأهدافه

مما تجدر الإشارة إليه في الوضع الراهن نجد أن الدول المتقدمة قد رسمت لنفسها عدة نماذج للتكامل الاقتصادي، كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، فإن دول العالم الثالث والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية اقتصادية،

أولى بها أن تبحث وتخطط هي الأخرى وتعيد النظر في سياساتها الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل الاقتصادي، والذي يتلاءم مع ظروفها وإمكانياتها.

ونظرا لما تعانيه هذه الدول من معضلات اقتصادية، فإنها تصبح في أمس الحاجة إلى إقامة التكتلات الاقتصادية لإيجاد الحلول للأوضاع المتأزمة لديها، ومنه فإنه يجب مراعاة أهداف التكامل وتحديد لمزاياه وشروطه، وهو ما سيتناوله هذا المبحث.

1-2-1 مزايا وشروط التكتل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا اجتماعية وسياسية وغيرها، تتمثل في ما يمكن أن يحصل من تطور اجتماعي وثقافي واقتصادي خلال مجرى عملية التكامل، وفي زيادة القوة السياسية للدول عن طريق تكاملها، ولهذا فإن البلدان التي ترغب في إقامة علاقات تكاملية فيما بينها، يجب أن تتوافر لديها بعض المقومات والشروط الأساسية وذلك لإنجاح عملية التكامل الاقتصادي، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة والتي تساعد على نجاح التكتلات الإقليمية.

أ – مزايا التكتل الاقتصادي

إن أبرز المزايا والمنافع التي تتحقق من خلال التكامل يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط الآتية:

أولا – زيادة قابلية استخدام الموارد تجاريا وتنويع فرص استغلالها

إن اتساع رقعة الدولة وامتداد حدودها الاقتصادية، وزيادة إمكانيات الإنتاج فيها تعمل على تنويع الإنتاج، وتزيد اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض وذلك في الحصول على حاجياتها من السلع وعوامل الإنتاج، كما أن توسع رقعة الدولة اقتصاديا يمكّن من تعزيز مركزها في التكامل بين الدول الأعضاء، ويعمل على تحسين معدلات تبادلها. فوجود الإقليم يسمح من إقامة مؤسسات وأجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين الدول المتكاملة.

ثانيا – استغلال المهارات الفنية للأيدي العاملة والاستفادة منها بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع

من بين أهم مزايا التكامل والإتحاد تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات، والعمل على تهذيبها وتنميتها بدرجة عالية، فعند اندماج مجموعة من الدولة تحت راية تكامل اقتصادي موحد، يسمح ذلك بتبادل التقنيات والمهارات المهنية بين الدول الأعضاء، فقد تستفيد دولة عضو ذات مهارات ضعيفة من دولة تمتاز بميزة نسبية في عنصر العمل وهو ما يرمي إليه مبدأ تقسيم العمل، ولهذا فيعتبر التكامل

الاقتصادي فرصة سانحة وجيدة من طرف الدول الأعضاء من أجل تطوير وتأهيل عنصر مهم وفعال من عناصر الإنتاج ألا وهو عنصر العمل.

ثالثا – تحسين مستوى المفاوضات بين الدول وتعزيز شروط التبادل بينها

يؤهل التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء على تقويتها اقتصاديا، وتحسين وزيادة أهميتها في المجال الدولي، ذلك لتصبح ذات أهمية وتتمتع بميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة.

والتكامل الاقتصادي يعطي للدولة المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تمتاز بها منفردة قبل التكامل، حيث أنه عادة ما يؤدي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها على الدول الأجنبية مما يحقق مصلحتها الخاصة.

رابعا – زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المتكاملة

من بين أهم مزايا التكامل الاقتصادي، أنه يؤدي إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في التكامل، وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وزيادة المشاريع التجارة ذات المردودية الإيجابية على الدول المتكاملة فيما بينها، فاتساع نطاق السوق وما يترتب عنه من زيادة الطلب على السلع المنتجة، سيؤدي إلى تحفيز الاستثمار والذي بدوره يعمل على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، هذا الأخير الذي يعد مؤشرا اقتصاديا فعالا لتحديد النمو الاقتصادي، وبالتالي يعمل على تحفيز معدلات النمو الاقتصادية، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصيص الدولي في الإنتاج، وما يترتب عنها من زيادة التوظيف لرؤوس الأموال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.[17]

والمهم هنا هو زيادة تحفيز الاستثمارات في النهوض بتنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة. فحرية التنقل لعناصر الإنتاج من يد عاملة ورؤوس أموال داخل دول التكامل عاملا مهما في تشجيع الاستثمارات والمشاريع داخل المناطق أو الدول المتكاملة فيما بينها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.

[17] كامل بكري ،مرجع سابق، 1984، ص: 74.

المحاضرة السابعة

شروط التكتل الاقتصادي

من بين أهم الشروط الواجب توفرها من أجل تحقيق وإقامة تكامل اقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

أ – الشروط الاقتصادية

يتطلب التكامل الاقتصادي شروطاً اقتصادية ملائمة ومحفزة لإنجاح عملية التكامل، سوف تتناول كل شرط منها لمعرفة مدى أهمية توفر هذه الشروط من أجل إقامة تكامل اقتصادي بين دول معينة.

أولا – البنية الأساسية الملائمة

يعتبر هذا الشرط أساسياً، من الواجب توفره لوجود تكتل اقتصادي ناجح. فالمقصود بالبنية الأساسية الملائمة، شبكات نقل ومواصلات واتصالات ملائمة.

ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات بين الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الاقتصادي. كما يصعب أيضاً تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، وخاصة فيما يخص عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.[18]

إذ أن زيادة الاتصالات، وتقريب المسافة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، يؤدي إلى ترسيخ العلاقات والمبادلات التجارية بمرور الوقت بين الدول، كما يدعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية، ويجعل من السهل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الأجنبية، فمثل هذه الشبكة يمكن أن يساهم في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في صالح المنطقة المتكتلة.

ثانيا – كفاءة اليد العاملة

من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى إنجاح عملية التكامل الاقتصادي وتوطيد مبادئه هي توافر الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة في الدول الأعضاء، حيث يتيح هذا العامل لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة ومستمرة. كما أن توفر كفاءة مهنية عالية يعمل على تنمية الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل الاقتصادي، وزيادة حجم التعاون الاقتصادي بينها.

ثالثا – انسجام السياسات الاقتصادية

من أهم الشروط والعوامل التي تؤدي إلى زيادة المبادلات والمعاملات التجارية داخل المنطقة المتكاملة اقتصاديا يمكن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والضريبية والنقدية، حيث لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السابقة الذكر. وبالمقابل فإنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن الدمج بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية. وهذا يقرض ضرورة إعداد سياسة تكاملية الاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف الدول المتكاملة.

[18] كامل بكري ،المرجع السابق، 1984، ص: 38.

وعلى هذا الأساس، يجب أن تهدف السياسة الإقليمية الاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج. كما تجدر الإشارة إلى تسهيل مهمة الدول المتكاملة في توزيع النشاطات الصناعية والاستثمارية بشكل متزن عبر المنطقة المتكاملة إن التخصص وتنسيق الاستثمارات يمكنان من تجنب الاختلالات والتي يمكن أن تنجم عن قيام أقطاب حقيقية في بعض الدول الأعضاء، ويتمثل أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء في توزيع عادل لمكاسب التكامل الاقتصادي.[19]

رابعا – التوزيع العادل لمكاسب التكامل الاقتصادي

يصعب التحديد بدقة التوزيع عادل لكل المرايا التي يمكن أن تتولد من اندماج أو تكامل دول مع بعضها ولكن من المرغوب فيه والممكن أن تعد السياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأثر تقدما على سحب أو احتكار عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا للبلدان الأكثر احتياجا ولا مقر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج، حيث يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية الدول الضعيفة في التكتل، فيمكن على سبيل المثال، أن يواجه بلد ما خسارة في الموائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من دول التكامل، التي كان يستوردها، فلما مضى من بلدان أجنبية.

فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على موازين مدفوعات الدول الضعيفة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تحدد في السوق الدولية.

وهكذا يمكن أن تنشأ أوضاع تقود إلى تفاقم المتفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادي ظهور مثل هده الاختلالات يتوجب إيجاد وسائل للتعويض كتحويل المواد في صالح البلدان أو الدول الضعيفة.[20]

خامسا – تباين التخصص الإنتاجي على أساس إقليمي

من ضمن أهم الشروط اللازمة لنجاح عملية التكامل الاقتصادي وتأمين مستقبله، هو تخصيص المشاريع الإنتاجية للدول الأعضاء في التكامل على أساس إقليمي، وذلك لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة يعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها. ويمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباني التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه العالم ذلك لأن هذا التباين يمكن الدول على الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

---

[19] عبد الحميد إبراهيمي ،أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص: 295.

[20] عبد الحميد إبراهيمي ،المرجع أعلاه، جانفي 2000، ص: 294.

ب – الشروط السياسية

إن للإرادة السياسية دورا فعالا في إسراع وإنجاز عملية التكامل الاقتصادي لمجموعة معينة من الدول، إذ كثيرا ما نجد مجموعة من الدول تتوفر لديها المقومات الاقتصادية السالفة الذكر، تؤهلها بالقيام متكتل اقتصادي ولكنها تخفق في حقيقة، وهذا راجع إلى غياب الإرادة السياسية الضرورية واللازمة لذلك ومن ثم فإن توفر المضر لسياسي شرط ضروري للقيام بأي عمل تكتملي من دولتين أو أكثر، كما أنه لا يمكن أن نتصور توفر الإرادة السياسية لوحدها، مع غياب المقومات الأساسية والشروط الاقتصادية كفيل بتحقيق تكامل اقتصادي ناجح، بل كل الشروط يجب أن تتوافر في أن واحد، لكي تتفاعل فيما بينها، وتعمل جنبا إلى جنب في اتجاه واحد، وهو الاتجاه التكاملي. وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرارات في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة. كما تفرض أيضا ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء، ووجود فرضيات مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع الخدمات والمعاملات المالية.[21]

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري، وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة على مستوى الإقليمي لمصالح الجماعة أو الدول المتكاملة، في إطار إقليمي تحقيق توافق سياسي، مع أهمية التوصل لأحكام وقرارات مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار، وشويت النازعات ومعايير العمل، إلى جانب ذلك تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي إحدى أهم المقومات المعذرة للتكامل وإسراع تنفيذه وإنجاحه، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقدرة على التفاوض.

[21] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،الطبعة الأولى، جانفي 2000، ص: 205.

المحاضرة الثامنة

آثار التكتل الاقتصادي

من خلال تحليل منافع التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتحدة فيما بينها، وباعتبار التكامل الاقتصادي كحالة تتميز بها اقتصاديات الدول المتكاملة حيث تحقق توازنها وغاياتها الاقتصادية المشتركة، سوف ينجر عندئذ عن التكامل الاقتصادي عدة تغيرات وتحولات بنيوية وهيكلية، في اقتصاديات البلدان الأطراف، ومن ثم يترتب عن ذلك الحالة التكاملية عدة آثار اقتصادية وغيرها يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

المقصود بالأثر الساكن أو الآثار الساكنة تلك الآثار قصيرة الأجل للتكامل الاقتصادي، ويرتكز هذا الأثر على علاقات ومعاملات مختلفة بين الدول الأعضاء في التكامل والدول الأخرى غير الأعضاء ويمكن أن تؤدي إلى تغيير في طبيعة التجارة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وتتوقف الآثار الساكنة على ما إذا كان الإتحاد

منشأ للتجارة أم محولا لها. أي أن هناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن، حيث يسمى الأثر الأول بخلق التجارة وهو أثر إيجابي، أما الأثر الثاني فيسمى بتحويل التجارة وهو أثر سلبي، وهو ما يجعل الأثر الصافي الناتج عن كلا الأثرين غامضا بصفة عامة، كما يحدث الأثر الساكن بنوعية في الأجل القصير.[22]

ولهذا سنوضح باختصار ما المقصود بخلق التجارة، وتحويل التجارة.

أولا –الأثر الخاص بخلق التجارة أو الأثر المنشئ للتجارة

نظرا لأن تكوين إتحاد اقتصادي أو تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يتضمن كلا من حرية التجارة بين أعضاء الإتحاد، وفي نفس الوقت قيودا على الواردات من الدول الأخرى غير الأعضاء في الإتحاد أو الدول الثالثة وهذا يعني سياسة حمائية متبعة من طرف دول التكامل على الدول غير المنظمة للتكامل، فإنه تكون له آثار إيجابية وسلبية على التجارة. الأثر الإيجابي يحدث عندما تحفز إزالة الرسوم الجمركية الداخلية والحواجز الأخرى تجارة جديدة بين الدول الأعضاء التي لا تلغي وارداتها من بلد ثالث غير عضو في الإتحاد. هذا الأثر الإيجابي هو الذي يعرف بخلق التجارة أو إنشاء التجارة، وهو يعني ازدياد الطلب على الواردات نتيجة للتخفيضات الجمركية بصورة مشابهة لزيادة الكمية المباعة إثر انخفاض الأسعار، وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية، كما يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفة أقل، وهذا الانتقال يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة، وبما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. معنى ذلك أنّ أثر إنشاء التجارة ينتج من الانتقال من منتج مرتفع التكلفة داخل الإتحاد إلى منتج منخفض التكلفة أيضا داخل الإتحاد.

ومن ناحية أخرى يحدث عندما يستبدل بعض الإنتاج المحلي في دولة عضو في التكامل بواردات أقل تكلفة من دولة أخرى عضو في التكامل ومع افتراض أن جميع الموارد تكون موظفة بالكامل قبل وبعد تكوين التكامل، هذا يزيد من رفاهية الدول الأعضاء لأنه يؤدي إلى تخصص أكبر في الإنتاج القائم على الميزة النسبية. التكامل أو الإتحاد المنشئ للتجارة يزيد أيضا من رفاهية الدول غير الأعضاء في الإتحاد، لأن بعض من الزيادة في دخلها الحقيقي نتيجة لتخصصها الأكبر في الإنتاج، يتسرب في صورة زيادة في الواردات من بقية العالم.

ثانيا – الأثر الخاص بتحول التجارة

يعبر هذا الأثر عن الأثر السلبي على التجارة، يحدث عندما تشتري الدول الأعضاء سلعا من طرف دول أخرى أعضاء أيضا في الإتحاد كانت تشتريها فيما مضى من طرف دول أخرى خارج المجموعة المتكاملة، ويعرف هذا الأثر بتحويل التجارة، كما ينتج من الانتقال من منتج منخفض التكلفة خارج الإتحاد إلى منتج مرتفع التكلفة

[22] كامل بكري ،مرجع سابق، 1984، ص: 163.

داخل الإتحاد، هذا يعني تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكامل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها حيث يحدث هذا الأثر عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكامل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكامل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية الاقتصادية.[23]

وتجدر الإشارة إلى أن صافي أثر خلق التجارة والأثر الخاص بتحويل التجارة يعتبر غير واضح، حيث أنه قد يكون سالبا أو موجبا، وهو يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها إلى حد كبير وهذه العوامل والخصائص هي على النحو التالي:

- ينبغي أن تتقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء حتى لا يكون لتحويل التجارة من خارج دول التكامل أعلى من نمو التجارة داخله، كما يجب أيضا أن تتقارب هياكل الأسعار للدول الأعضاء مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين، ذلك لأن تفوق أثر التحويل يؤدي إلى خسارة في كفاءة تخصيص الموارد، نظرا لتحول الإستاد من المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة خارج نطاق التكامل إلى المنتجين في الدول الأعضاء الذين حصلوا على ميزاتهم النسبية نتيجة للإعفاءات الجمركية وليس نتيجة تكلفة إنتاجهم المنخفضة؛
- تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في الإتحاد. حيث يشكل عاملا مهما في تعظيم المنافع التيس يحصل عليها وبشكل أفضل مما لو كان التشابه هو الذي يميز هذه الهياكل الإنتاجية. ذلك لأن التكامل ينطوي على وجود اختلاف بين الميزات النسبية للدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات البينية على حساب الدول الأخرى خارج التكامل.

من بين أهم العوامل التي تحدد مدى المكاسب التي يمكن تحقيقها هو تقارب مستوى الأداء والاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكامل، كما يمثل أيضا عاملا مهما قي تكافؤ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء ويقلل من استقطاب المنافع إلى دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الأعضاء على حساب الآخرين، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من إقامة تكتل بين دول تتباين في مستويات الأداء الاقتصادي فيها، طالما كان بإمكانها التوصل إلى اتفاق حول السياسات التي تساعد على تحقيق التقارب المنشود مع أسلوب عملي لتقسيم المنافع وتحمل الأعباء فيما بينها.

[23] أكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مديولي، 2002، القاهرة، ص ص: 62-63.

ب –الآثار الديناميكية للتكتل الاقتصادي

من خلال ما سبق تطرقنا إلى الآثار الساكنة والقصيرة الأجل للتكامل الاقتصادي، أما فيما يخص الآثار الديناميكية أو الطويلة الأجل، فيصعب تحديدها كميا ولكنها يحتمل أن تكون أكثر أهمية بكثير، وهذا راجع إلى ازدياد حدة المنافسة، وفرات الحجم، تشجيع الاستثمار، والاستخدام الأفضل والأمثل للموارد الاقتصادية. كما يشير الأثر الديناميكي للتكامل إلى العوامل المؤدية لقيام التكامل الاقتصادي، سواء تلك العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكامل، وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض درجة الاحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق، وزيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظيف والتمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكامل من التجارة العالمية، وفي النهاية زيادة الرفاهية الاقتصادية.

وتكمن الاستفادة الديناميكية الكبرى من تكون التكامل الاقتصادي هي ازدياد وحدة المنافسة التي يحتمل أن تنتج كنتيجة لإزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، فإن المنافسة بين الشركات داخل الإتحاد الاقتصادي ستزداد حيث أن الشركات في كل دولة ستنظر إلى أبعد من أسواقها المحلية إلى أسواق في دول أخرى أعضاء في الإتحاد. هذه المنافسة بين الشركات داخل الإتحاد قد تؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة. أي أنه في عياب التكامل الاقتصادي يعتمد المنتجين على القيود والحواجز الجمركية لحماية متوجاتهم، لكن ومع قيام الإتحاد الاقتصادي مع إزالة كل الحواجز الجمركية، بين الدول الأعضاء، فيصبح المنتجون أكثر كفاءة من أجل مواجهة منافسة المنتجين الآخرين داخل الإتحاد، كما أن زيادة مستوى المنافسة يحتمل أيضا أن يشجع تطوير واستخدام تكنولوجيات جديدة. كل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

الفائدة الثانية والمحتملة من إقامة التكامل الاقتصادي، هي وفرات الحجم التي يحتمل أن تنتج من السوق الموسعة. فعندما تتوسع الشركات وتنتج لسوق أكبر، فقد تتمتع بوفرات كبيرة الحجم، ومع ذلك يجب الإشارة إلى انه حتى الدولة الصغيرة التي ليست عضوا في التكامل الاقتصادي يمكنها أن تتغلب على صغر سوقها المحلي، وتحقق وفرات حجم أساسية في الإنتاج عن طريق التصدير إلى بقية العالم. على سبيل المثال.

فائدة أخرى محتملة لقيام التكامل الاقتصادي، هي تشجيع الاستثمار للاستفادة من السوق الموسعة ولمقابلة ازدياد حدة المنافسة. وعلاوة على ذلك، قد يكون هناك تدفق للداخل للاستثمارات من منشآت أجنبية ترغب في تفادي حاجز التعريفة الجمركية عن طريق الإنتاج داخل الإتحاد.

وبعبارة أخرى فإن تكوين الإتحاد أو التكامل الاقتصادي يحتمل أن يشجع الاستثمارات الأجنبية على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد الاقتصادي وذلك من أجل تفادي الحواجز الجمركية والمفروضة على المنتجات غير الاتحادية هذا هو ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية.

هذه المكاسب الديناميكية، أو طويلة الأجل، الناتجة من تكوين الإتحاد يفترض أن تكون أكبر بكثير من المكاسب الساكنة أو قصيرة الأجل السابق مناقشتها، وهي بلا شك ستؤدي إلى زيادة رفاهية الدول الأعضاء في التكامل

ج – آثار التكتل الاقتصادي على النظام العالمي الجديد

أنه من الضروري الإشارة إلى أنه مجموعة من الآثار الهامة للتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها إلى الاكتمال والتكوين من ناحية أخرى على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجيهاتهن يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

3-1- إنّ أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة وذات الأوزان الاقتصادية الكبر في العالم، تقودها دول متقدمة ومصنعة مثل ما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية، وآسيا ولهذا يزداد تأثير هذه التكتلات على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، كما قد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكاملات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية، والمكاسب، وحتى من حيث شكل أو صور التكامل. أما تلك التكتلات الاقتصادية والتي تكونت في الدول النامية وقادتها الدول النامية، فلا زالت تعاني من الأزمات والمشاكل وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي، وهذا من أجل زيادة درجة تأثيرها، وخاصة عند الإشارة أن هناك تكتلات اقتصادية ونتيجة لضعفها وعدم تنسقها تحللت وانسحبت منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة إفريقيا، وبعض التكتلات تجمد العمل فيها مثل السوق العربية المشتركة.

3-2- إن وجود تكتلات اقتصادية قوية، يعني ذلك وجود مراكز اقتصادية عالمية قوية كما يعني ذلك وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة. كما تؤثر هذه التكتلات والتجمعات الاقتصادية القوية وذلك عن طريق السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع الخارج، وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي نفس الوقت يتضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لدول التكامل.

3-3- وجد تكتلات عالمية قوية يحفز الدول النامية إلى إتحادها وانضمامها في شكل تكتلات اقتصادية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية، مع الإشارة إلى أن التكتلات في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادية فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينهما، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من مداخلها فرادى دولة دولة.

ومن هنا، فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إفريقي ويتطلب ذلك وجود برنامجا يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي، يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول عموما، وأوضاع كل دولة على حدة، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية بين تلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكامل الاقتصادي، وتضع إستراتيجية التعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بقيام المشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

4-3- إن ظاهرة التكامل الاقتصادي التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ أو مفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

5-3- عن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يخلق آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، حيث من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من الخارج فتزداد التجارة العالمية.

المحاضرة التاسعة

التكتل الاقتصادي، أسسه، أهدافه وعلاقته بالتجارة الخارجية

إن أهداف التكامل الاقتصادي تتمثل في المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة فيما بينها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقق مثل هذا التكامل وبغية حصول الدول الأعضاء في التكامل على هذه المزايا والمنافع لابد من قيام هذا التكامل على مجموعة من الأسس، ولذا يناقش هذا المطلب أهم الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي وخطوات تحقيق هذا التكامل إضافة إلى عامل مهم يتمثل في التجارة الخارجية والتي يستدل من خلالها على مدى تحقيق التكامل.

أ – أسس التكتل الاقتصادي

تبعا لما سبق يمكن أن نلخص أهم الأسس التي يعتمد عليها التكامل الاقتصادي فيما يلي:[24]

[24] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 35.

أولا – الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل

وفقا للمبادئ التي تقوم عليها نظرية التكاليف النسبية نتيجة لحرية التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول المتحدة، فإن ذلك يؤدي إلى خلق التجارة وتحويل مناشئها، وهذا بدوره يؤثر على مستويات الأسعار والأجور وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن الواضح أن توسع القطاعات الإنتاجية التي تتخصص فيها الدولة يساعد على تحقيق وفرة الإنتاج الكبير، كما يؤدي إلى تزايد إنتاجها لمواجهة تزايد الطلب عليها من دول المنطقة الاقتصادية محل الدراسة، كما أن ارتفاع أسعار أو تكاليف عناصر في هذه القطاعات يساعد على تزايد القوة الشرائية التي تصبح عاملا مساعدا على امتصاص الزيادة في إنتاج السلع المختلفة التي تتوسع وتتخصص في إنتاجها المنطقة الاقتصادية.

ثانيا – المنافسة الكاملة

إن المنافسة التامة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، داخل منطقة الإتحاد، تؤدي إلى خروج المنتجين الحديين وتوقفهم عن العمل بسبب تكاليف إنتاجهم المرتفعة، وهذا يؤدي إلى توسع المؤسسات واتجاهها نحو الاندماج من أجل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، ولا شك أن ذلك يشكل العالم المحرك الذي يعمل على تطوير الإنتاج، وتحديثه، مسايرة التكنولوجيا الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة، وبذلك تنقص الفجوة الواسعة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة وغيرها من الدول النامية.

غير أن المنافسة الكاملة وحرية انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة، من دول المنطقة المتحدة اقتصاديا، لوحدها لا تلعب دورا فعالا ومهما في العمل على تشجيع تطور المؤسسات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالمنطقة المتحدة أو المتكتلة، وإنما يساعدها في ذلك توحيد السياسة التجارية التي تتبعها تلك الدول تجاه العالم الخارجي، سواء من ناحية القيود النوعية أو الكمية المفروضة على منتجاتها، وذلك بقصد الحماية، أو من ناحية المعاملة الاقتصادية التي تمنح لبعض الدول التي تساعد على تشجيع التبادل التجاري معها على تزايد الطلب على منتجات المنطقة مقابل الحصول على سلع هذه الدول بأسعار معتدلة نتيجة المعاملة الاقتصادية المتفق عليها.

إذا فانضمام إحدى الدول إلى التكتل الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي من بعض المنتجات التي لا تتميز في إنتاجها بالمقارنة مع الدول الأخرى الداخلة في التكامل، وبالتالي يقل الإنتاج في الصناعات التي تعمل في صنع هذه المنتجات، إلاّ أنه تدريجيا تنقل عناصر الإنتاج التي تعطلت إلى قطاعات إنتاجية أخرى تتميز فيها الدولة فتزداد إنتاجيتها وترتفع مداخليها نتيجة لذلك.

ثالثا – تنسيق المشروعات بين الدول المتكاملة

يجب أن تكون هناك دراسات معمقة من أجل خلق تنسيق وتخطيط اقتصادي بين الدول المتكتلة اقتصاديا فيما بينها والتي تكون سوق مشتركة بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومتناسقة ومترابطة، وفقا للأسس الاقتصادية الصحيحة، ذلك لأن التنمية الاقتصادية على نطاق بحت تؤدي في الغالب إلى إنشاء مشروعات صناعية وخاصة تلك المتعلقة بالصناعات الثقيلة وبأحجام واسعة من أجل الاستفادة من وفرات الإحجام الكبيرة إلى تشغيلها بطاقتها الكامنة.

إذ لا تتمتع السوق الوطنية بالاتساع الذي يساعد على تشغيلها بطاقاتها الإنتاجية القصوى، الأمر الذي يعمل على رفع تكلفة الإنتاج أكثر، خاصة إذا تعلق الأمر بعدم تشغيل الآلات وعدم توفير الصناعة الضرورية لها يؤديان إلى إهلاكها سريعا، كما يساعد تنسيق مشروعات التنمية على تفادي إنشاء مثل هذه المشروعات في كل الدول التي تشكل التكتل الاقتصادي موضع البحث، وبذلك يمكن إنشاء المشروعات الإنتاجية الواسعة للاستفادة من وفرة الحجم الكبيرة دون اللجوء إلى الحد من طاقاتها الإنتاجية، ودون الحاجة إلى تكرار مثل هذه المشروعات في كل الدول التي تدخل في المنطقة الاقتصادية المتكتلة، ضمن السوق المشتركة التي تجمع بين دول في منطقة متكاملة اقتصاديا.

إن التنسيق بين المشروعات في الدول المتكاملة والتي تكون سوقا مشتركة فيما بينها، يؤدي في الأجل الطويل إلى التقليل من الفوارق بين مستويات التنمية في الدول الأعضاء في التكامل، وقد يترتب على ذلك من اختلافات في معدلات النمو ومستويات الدخل بين الدول المتكاملة، وهو ما نلاحظه بشكل واضح في الوطن العربي حيث تتقارب مستويات الدخل بين الدول العربية، ويزداد هذا التفاوت من سنة لأخرى حيث تزداد معه الصعوبات التي تواجهها الدول العربية ذات الدخل المنخفض في تمويل مشروعات التنمية والتي تراها مناسبة لها، بينما ترتفع مستويات الدخل لدول العربية النفطية مثل السعودية والكويت، ورغم ذلك نجد أن الدول العربية النفطية ذات الدخل المرتفع تعتبر من الدول المتخلفة، لأنها لم تستطع أن تكون وتخلق لنفسها صناعات مستقلة تخدم التنمية الوطنية دون اللجوء والاعتماد على الخارج.

يتضح أن التكتلات الاقتصادية تستطيع وفقا لهذه الأسس المختلفة تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي، تنمية سليمة تبعا للمبادئ الصحيحة للنظرية الاقتصادية، وبذلك تستطيع الدول المتكاملة أن تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بمعدلات نمو مشجعة ومحفزة على ذلك، والتقليل من الفجوة الفاصلة بينها وبين الدول الصناعية والمتقدمة على أن التكتلات الاقتصادية تبعا لهذا التحليل يجب أن تتبع خطوات سليمة ودقيقة والتي من خلالها تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة من التكامل.

المحاضرة العاشرة

خطوات تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي

من أجل تحيق أهداف التكامل الاقتصادي يجب إتباع النقاط أدناه:

2-1- وجوب وخلق سياسة تجارية موحدة ومتسقة لجميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، إذ يجب أن تتطور السياسات التجارية وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى مثال مهم لذلك ما تطبقه السوق الأوروبية المشتركة حاليا.

2-2- يجب إزالة وإلغاء فعلي وحقيقي لكافية القيود والحواجز على انتقال عوامل الإنتاج من رؤوس الأموال ومن يد عاملة والسلع بين جميع الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، وبذلك يمكن لأي فرد من أفراد الدول المتكاملة أن يعمل أو يستثمر أمواله في أي من هذه الدول ودون عوائق ودون أية تفرقة بينه وبين مواطني هذه الدولة.

2-3- يجب الالتزام بالمنافسة التامة والكاملة داخل التكامل الاقتصادي، وهذا ما يفرض ويستدعي منع اتفاقات المنتجين على تقسيم الأسواق أو تحديد الأسعار، كما يستدعي ذلك أيضا منع المساعدات الحكومية التي تمنح للمؤسسات الإنتاجية التي لا تتفق سياستها التجارية مع السياسة الاقتصادية الموحدة للدول الأعضاء في التكامل والتي من شأنها تقسيم العمل بين المؤسسات على أساس تخصصها وفقا لمبدأ اختلاف التكاليف النسبية ضمن التكامل.

2-4- يجب إنشاء صندوق موحد للتعاون الاجتماعي بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، والهدف منه هو تأهيل وتكوين العمال تكوينا علميا وذلك من أجل التحكم واستخدام التكنولوجيا الحديثة. وعليه يمكن زيادة فرص العمل وتحسين شروطه، بالإضافة إلى تحديث جو العمل في المنشآت الصناعية وحماية العمال من الحوادث والتأمين عليهم من المخاطر ضد أخطار العمل، وتوفير الشروط اللازمة والتي يجب توفرها كحد أدنى في أية مؤسسة صناعية حديثة.

2-5- التعاون بين الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها، ومساعدة أي دولة عضو عند عجز ميزان مدفوعاتها وذلك بسبب اختلاف بنيانها الاقتصادي خلال المراحل الأولى للتنمية، وأن العمل المشترك بين دول التكتل يستدعي التعاون في تحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج على أساس إمكانيات كل دولة من الدول الأعضاء، كما يستدعي التعاون في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وما يتبعه من استقرار سياسي واجتماعي في كل دولة من دول الإتحاد.

2-6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد لدول التكامل، إذ يهدف هذا البنك إلى تمويل المشاريع التي يجب إقامتها من استغلال الإمكانيات المتاحة لدى دول التكتل، كما يهدف أيضا إلى إعادة بناء الصناعات أو المؤسسات التي تعرضت لأزمات مالية خلال القيام بوظيفتها الإنتاجية، وذلك من أجل سد الفراغات الإنتاجية الحاصلة من خلال هذه الأزمات المالية، وعموما يهدف هذا البنك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال المساعدات المالية المقدمة من طرفه إلى دول التكتل.

2-7- استخدام نقاط القوة للدول الأعضاء في التكامل أحسن استخدام أي استخدام المواد الإستراتيجية التي تملكها الدول المتكاملة من أجل الضغط على الدول الصناعية المتقدمة لكي تمدّها بما تحتاج إليه من تكنولوجيا متطورة، وبعبارة أخرى يجب على الدول المتكاملة وخاصة الدول النامية أن تستخدم المواد الإستراتيجية التي تملكها كالنفط، لخلق علاقات اقتصادية دولية تقوم على تبادل المصالح على أسس من التكافؤ دون تمييز بين دول كبرى ودول صغرى.

المحاضرة الحادية عشر

التكتل الاقتصادي والتجارة الخارجية

من أجل معرفة العلاقة الموجودة بين التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية يتم التطرق بإيجاز إلى مدى أهمية التجارة الخارجية والتي تعتبر من أهم المقاييس التقريبية للعلاقات الاقتصادية بين الدول.

أولا – أهمية التجارة الخارجية

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في سبب واحد أساسي، يتمثل في توسيع نطاق إمكانيات استهلاك الدولة من منتجات سلعية وخدماتية، كما تسمح التجارة الخارجية للدولة بأن تستهلك من كافة السلع والخدمات قدرا أكثر مما سيكون ممكنا إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات الدول الأخرى. كما تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى باختلاف طبيعة الدول في حد ذاتها، فالدول القوية، والتي تمتد حدودها الجغرافيا عبر قارة بأكملها وتتميز بثرائها في تشكيلة من الموارد الطبيعية، ربما يمكنها أن تنتج بكفاءة نسبيا، معظم المنتجات التي

تحتاجها، ولذلك تكون أقل اعتمادا على التجارة الخارجية، ولكن الحال ليس بالمثل مع الدول الصغيرة والضعيفة والتي يكون لديها قدر ضئيل من الموارد المتخصصة، وتنتج بمستوى أقل من تلك الدول القوية.[25]

ومع ذلك، فبالنسبة للدول القوية اقتصاديا ربما يمكنها أن تنسحب من التجارة العالمية، وتظل محافظة على مستوى معيشتها بدون انخفاض حاد فيه، ولا يمكن أن يقال نفس الشيء على دول ضعيفة مثل دول العالم الثالث أو الدول المتخلفة والتي تفرض عليها ظروفها الاقتصادية بالتبعية المحكومة للأسواق الخارجية وللظروف الاقتصادية العالمية، حتى يمكنها تأمين مستوى معين لمعيشة شعوبها، ومن هذا المبدأ يتجلى الدور الكبير الذي يمثله التكامل الاقتصادي، وتمثله التكتلات الاقتصادية بين الدول من أجل الصراع للبقاء في كوكبة الاقتصاد العالمي.

ثانيا – التكامل الاقتصادي ونظريات التجارة الخارجية

ليس المهم هنا التطرق إلى نظريات التجارة الدولية بشكل دقيق ومعقم، ولكن نريد أن نبين مدى حضور نظرية التجارة الدولية في التجمعات التكاملية المختلفة، إذ أضحى جليا مدى تطور التجارة البينية أي التجارة بين الدول المتكاملة يستدل منه على مدى نجاح أو فشل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وفي أغلب الأحيان، تكون بداية التكتلات الاقتصادية بتحرير التبادل التجاري، والاختلاف قد يكون في الكيفية والطريقة، فمنها ما يكون من خلال السوق وآلياته، ثم ما يترتب عنها من تعديل في هياكل الإنتاج كما هو الحال بالنسبة للدول الرأسمالية، والتي تعتبر التجارة الخارجية محور وأساس العملية التكاملية، ومنها ما يبدأ في التنسيق في الإنتاج، وذلك لغرض توسيع القاعدة الإنتاجية التي تقوم التجارة على أساسها.

ومن هنا يتضح جليا حضور التجارة الخارجية ومبادئها في كل حالات التكامل الاقتصادي بمختلف صوره وأشكاله من منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي وسوق مشتركة، إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي الكلي.

وإذا ما رجعنا إلى الأهداف التي كانت تسعى إليها الدول من تجارب التكامل الاقتصادي، فسنجد أن تلك الأهداف ترتكز في مجملها حول فكرة تحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج والتبادل، وفي وسعها إلى تحقيق تلك الأهداف تكون قد تأثرت بدرجة كبيرة بمبادئ النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، من ثمة يتضح الارتباط بين الهدف والأهداف التي سعت إليها الدول من إقامة علاقات تكاملية اقتصادية، وبين الأدوات التي استخدمتها الدول المتكاملة لإنجاح وتحقيق تكاملها الاقتصادي، كإزالة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع وعناصرها الإنتاج فيما بينها.

[25] كامل بكري ،الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 8.

غير أن اعتقاد النظرية الكلاسيكية، سواء التي قدمها آدم سميث من خلال نظرية الميزة المطلقة في التجارة الخارجية، أو نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، أو التي طورها من بعدهما جون ستورات ميل، أن تقسم العمل الدولي في فروع الإنتاج، من حيث الفوائد التي تعود على الدول، عن طريق التبادل التجاري فيما بينها، أصبح اليوم تطبيقه في ميدان التجارة الخارجية، أمرا صعبا، ذلك أن النظرية تفترض وضعا دوليا جامدا، وهذا أمر يتنافى مع طبيعة المجتمعات الحالية، فالتطورات الاقتصادية التي أفرزها الأوضاع الراهنة، قد أوجدت معطيات ومفاهيم جديدة لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك نتيجة حصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، وتزايد رغبتها وطموحها في تقرير مصيرها الاقتصادي، وذلك عن طريق تخلصها من التبعية الاقتصادية من الدول التي كانت تسيطر عليها، وكذا بالتخلص من التكامل التلقائي مع السوق العالمية، والذي ما هو في الواقع سوى محصلة التاريخ السابق، ونقصد هنا بالتكامل التلقائي، اندماج اقتصاديات البلدان المتخلفة بالسوق العالمية، هذه السوق التي فرضت على البلدان المتخلفة نمطا خاصا من التقسيم الدولي للعمل، حيث جعلت منها دول منتجة للمواد الأولية تصدرها إلى مراكز الصناعات في الدول الرأسمالية القوية.

إضافة إلى أن التجارة الخارجية أضحت منذ أمد بعيد، ميدانا تتسابق فيه الدول باتخاذها مختلف الوسائل والقيود الحمائية لمنتجاتها، الأمر الذي أدى إلى عرقلة السير الطبيعي للنشاطات الاقتصادية، وبالتالي عرقلة الانتقال الحر للسلع وعناصر الإنتاج.

وبهذا تكون فرضيات النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت عليها التجارة الخارجية ضعيفة الجدوى، إضافة إلى ذلك أن المجتمع الدولي، لم يكن في يوم من الأيام يؤمن إيمانا صادقا بحرية التبادل والتجارة الخارجية المطلقة، ولم يحقق يوما شروطها التنافسية الكاملة، حيث أن لكل دولة دوافعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، مما يجعلها تفرض القيود على تجارتها الخارجية من أجل حماية صناعتها الناشئة أو لحماية سوقها من الإغراق، أو لتنويع منتجاتها حتى لا تتعرض اقتصادياتها لأزمات وهزات نتيجة لاعتمادها على إنتاج منتجات قليلة، ولهذه الأسباب وغيرها قلة أهمية النظرية الكلاسيكية في تفسير التخصص وتقسم العمل الدوليين ولم تعد تلك الفرضيات التي استندت إليها النظرية الدفاع عنها ممكنا، في بيئة دولية ولا تتسم بسيادة المنافسة التامة في الأسواق، وبالتالي لا تكون حرية التجارة هي السياسة المثلى.

وفي الأخير يمكن خلق وضعا وسطا بين الحرية والحماية، إذ يمكن أن تمتد الحماية من الحدود الإقليمية لكل دولة إلى الحدود التجارية التي تتضمن عدة دول، تكون واقعة في منطقة اقتصادية واحدة، وتتوافر لديها مقومات اقتصادية تساعدها على تحقيق التكامل فيما بينها، وتكسب قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي، أكبر بكثير مما كان لكل منها منفردة قبل التكتل والإتحاد، إذ غالبا ما يؤدي قيام كتلة اقتصادية موحدة، لها من القوة والأهمية الاقتصادية

في المجال الدولي، ما يمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول التي تقع خارج منطقتها الاقتصادية، بما يحقق مصالحها الخاصة المشتركة، فالدول المتكاملة تزداد قوة مفاوضتها بالنسبة للعالم الخارجي، خاصة عند عقد الاتفاقيات التجارية، فتحصل على السلع بأسعار مناسبة، مع تسهيلات في عملية الدفع وتخفيضات جمركية، وهذا كله في الأخير يؤدي إلى تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها، وتحسين أوضاعها الاقتصادية.